مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

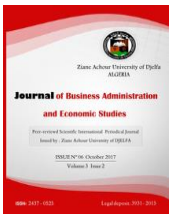

وسائل الدفع الالكترونية كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر

Electronic payment methods as a mechanism to reduce the current liquidity crisis in Algeria

رابح شيلق، Chilegue Rabah[1]*، r.chilegue@univ-djelfa.dz

[1] أستاذ محاضر ب، مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة "MQEMADD"، جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/03/01 **تاريخ القبول:** 2021/06/05 **تاريخ النشر:** 2021/06/07

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الاقتصاد الوطني وإبراز دورها في معالجة أزمة السيولة في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية والوقوف على واقع توسعها في الجزائر وتشخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة السيولة، وخلصت الدراسة إلى أن النهوض بالاقتصاد الوطني والتخلص من هذه الأزمة التي طالت وأثرت على الاقتصاد من كل الجوانب لا يمكن أن يحدث إلا من خلال التكيف مع التطورات التكنولوجية الحاصلة والاعتماد على وسائل الدفع الالكترونية في القيام بمختلف العمليات كالتجارة الالكترونية، كما خلصت الدراسة إلى أن التطورات في مجال استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر محتشم نوعا ما وتشهد بطئ كبير في توسع استخدامها.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الالكتروني؛ أزمة السيولة؛ التجارة الإلكترونية.

تصنيف JEL: F36 ؛ G24 ؛ F44

Abstract

This study aims to show the importance of using E-payment instruments in the national economy and to highlight its role in addressing the liquidity crisis in Algeria, by shedding light on the most important concepts related to E-payment instruments and standing on the reality of its expansion in Algeria and diagnosing the most important reasons that led to the emergence of the liquidity crisis, The study concluded that the advancement of the national economy and getting rid of this crisis that has prolonged and affected the economy in all aspects can only happen by adapting to the current technological developments and relying on E-payment instruments in carrying out various operations such as E- commerce, and the study also concluded that developments in The field of use of E-payment instruments in Algeria is somewhat modest, and it is witnessing a great slowdown in the expansion of its use.

Keywords: Electronic payment methods; liquidity crisis; e-commerce.;

JEL Classification Codes: F36 ; G24 ; F44

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: r.chilegue@univ-djelfa.dz

I. مقدمة:

من أهم ما يميز هذا العصر التطور التكنولوجي الكبير والسريع الذي يشهده العالم في شتى القطاعات خاصة، التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي باعتباره عصب الحياة الرئيسي للاقتصاد والاستثمار لأي بلد.
ومن الواضح أن التطور التكنولوجي الذي شهده هذا القطاع صاحبه تطور في أساليب ومجالات نشاط البنوك خلال السنوات الأخيرة، حيث تم إدخال وسائل حديثة وأجهزة آلية جد متطورة تسمح باختصار الوقت والتكلفة، وصاحبه ظهور ما يسمى بالتجارة الالكترونية التي تعتمد على شبكة الإنترنت والذي أدى بدوره إلى ظهور وسائل الدفع الإلكترونية المجردة من الطابع المادي لتتلاءم مع هذا النوع من التجارة، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة الراهنة التي تعيشها مختلف دول العالم والجزائر خاصة أضحت وسائل الدفع الكترونية ضرورة ملحة لمعالجة الكثير من الأزمات خاصة منها أزمة نقص السيولة التي تشهدها الجزائر خلال هذا العام سواء على مستوى مكاتب البريد أو على مستوى البنوك، كما قد شهدت السوق الجزائرية حالة ركود تام نظرا لتقلص النشاط التجاري بسبب حالة الإغلاق التي فرضت على العديد من المتاجر والشركات بسبب تفشي وباء كورونا وحظر السفر إلى العديد من الدول الأوروبية وتراجع الحركة التجارية مع الدول التي تتعامل معها الجزائر تجاريا كالصين وتركيا.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم نطرح السؤال الرئيسي التالي:

- كيف تساهم وسائل الدفع لالكتروني في الحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها للتساؤلات التالية:

- ما المقصود بوسائل الدفع الالكتروني؟
- فيما تتمثل وسائل الدفع الالكتروني؟
- ما واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر؟
- ما مدى فعالية استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمة السيولة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة والوصول إلى تحقيق أهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

- وسائل الدفع الالكتروني هي مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع.
- هناك العديد من وسائل الدفع الحديثة أهمها: بطاقات الائتمان، بطاقات الدفع؛ الشيك الالكتروني.
- يساهم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة نقص السيولة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تتمل في:

1. التعرف على وسائل الدفع الإلكترونية الالكترونية المتعامل بها حاليا؛
2. تسليط الضوء على واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر؛
3. معرفة أهمية وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة الراهنة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة وضعية الاقتصاد الجزائري بخصوص أزمة السيولة المتكررة من جهة وأهمية استخدام وسائل الدفع الالكترونية من جهة أخرى، وذلك من أجل الحكم والوقوف على بعض الحلول الضرورية. سواء من جهة أزمة السيولة أو العراقيل التي تواجه استخدام وسائل الدفع الالكتروني من أجل حماية المواطن والاقتصاد الوطني.
وما مدى إمكانية استخدام وسائل الدفع الالكتروني في التخفيف من الأزمة التي تعاني منها البنوك والمؤسسات المالية (بريد الجزائر) في نشاطها المالي والمصرفي بصفة خاصة، والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

منهجية الدراسة

من خلال البحث في هذا الموضوع اعتمدنا على:
المنهج الوصفي: من خلال وصف وسائل الدفع الالكترونية ومراحل استخدامها
المنهج التحليلي: من خلال تحليل واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وأسباب أزمة السيولة وذلك عرض بعض الإحصائيات وتحليلها.
ولبلوغ ذلك قمنا بتقسيم الدراسة وفق المحاور التالية:

- **المحور الأول: الأطر النظرية لوسائل الدفع الالكترونية؛**
- **المحور الثاني: أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها؛**
- **المحور الثالث: وسائل الدفع الالكترونية كحل للحد من أزمة السيولة في الجزائر.**

II.الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت بعض الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة ولعل من بينها نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- **دراسة بحبح عبد القادر، بعنوان دور وسائل الدفع البنكية في تنظيم دورة السيولة النقدية في المعاملات التجارية –حالة الجزائر من 1962- 2015، مقال منشور في مجلة " algérienne d'économie et gestion "، جامعة وهران، الجزائر، 2016.** وقد بين الباحث في دراسته أن استعمال السيولة النقدية في نظام الدفع البنكي الجزائري أصبح مشكلة اقتصادية تشكل حاجز لتطور الخدمات المصرفية في الجزائر، مشكلة إرهاق على طلبات الجمهور الراغب في الحصول على أمواله المودعة في البنوك . سبب هذه الظاهرة التي لم تعد موجودة في البلدان المتطورة هو ضعف الفعالية الاقتصادية للوساطة المالية في الاقتصاد الجزائري، التي أصبح دورها ضعيف في الاقتصاد . قد يتساءل الكثير من الأفراد على الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة، و يحصرها في الأداء المصرفي فقط، و إنما السبب الرئيسي يكمن في ضعف التنظيم العام للمعاملات التجارية من طرف الدولة كذلك، و هذا من خلال ضعف في التأطير القانوني الذي يساير العمليات التجارية التي أصبحت جد معقدة في العصر الحالي.
- **دراسة سليمان ناصر بعنوان: أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول مقال منشور بمجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جوان 2011.** وقد بين الباحث في دراسته بأنه يجب الاعتراف بأن سوء التقدير للطلب على السيولة في بعض الفترات كان بداية حقيقية لأزمة مزمنة ظلت تعيشها الجزائر طيلة الشهور الماضية، والتي تطورت وتفاقمت على مر الأيام والشهور، وبفعل عوامل أخرى مساعدة، حتى وصل الأمر إلى انعدام ثقة المواطن في المؤسسات التي تعتبر مصدرًا لتلك السيولة، وأهمها مؤسسة بريد الجزائر والوكالات البنكية، مما جعل استرجاع تلك الثقة أمرًا صعبًا على الأقل في الأجل القصير.

لكن بالمقابل يجب الاعتراف أيضًا بأن الحلول التي تمت بها معالجة المشكلة كانت حلولا سياسية أكثر منها اقتصادية، خاصة منها اللجوء إلى الحل الأسهل وهو طبع النقود بكميات كبيرة للحد من المشكلة، مما سيكون له آثاره السلبية على المدى القصير والمتوسط وأهمها ارتفاع معدلات التضخم مرة أخرى، والذي تسعى الدولة إلى محاربته وكبح جماحه.

III.الأطر النظرية لوسائل الدفع الالكترونية

أولا: تعريف وسائل الدفع الالكترونية

تم تعريف وسائل الدفع الالكترونية في المادة رقم 06 الباب الأول من القانون 05/18 بأنها: " كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة الكترونية. (المادة18-05، 16 ماي 2018.)

وهناك من يعرفها على أنها: "هي تلك الأموال التي يتم التعامل بها بطريقة الكترونية بعيدا عن الطرق التقليدية لتبادل النقود" (بن جدو و ديقش، 2020، صفحة 93)

وكتعريف شامل يمكن القول أن وسائل الدفع الالكتروني هي وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية الكترونية، مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل تكلفة.

ثانيا: خصائص وسائل الدفع الالكتروني

تتميز وسائل الدفع الالكتروني بمجموعة من الخصائص أهمها: (محمد م.، 2007، الصفحات 102-103)

1- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول ,حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم؛
2- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية؛
3- يمكن هذا الأسلوب (الدفع الالكتروني) من تسوية المعاملات الالكترونية عن بعد؛
4- يتم الدفع الالكتروني بأحد أسلوبين:

- من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض؛
- من خلال الكروت البنكية العادية.

5- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم؛

6- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات :

- شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم؛
- شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأطراف لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

ثالثا: أنواع وسائل الدفع الالكتروني

يمكن إيجازها فيما يلي: (سايحي و طويل، 2019، صفحة 74)

1. **النقود الالكترونية:** هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتستعمل كأداة للدفع؛
2. **البطاقات الالكترونية:** هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو مؤسسات التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة، وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة، وبموجبها يستطيع الحاملون لهذه البطاقة سحب المبالغ النقدية من أجهزة سحب النقود، وأن يقدمها كأداة وفاء للسلع والخدمات؛
3. **الشيك الالكتروني:** هي رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى حامل الشيك، ويقوم بوظيفته كوثيقة تعهد بالدفع يحمل توقيعا رقميا يمكن التأكد من صحته الكترونيا، ويتضمن ملفا الكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك، وكذا تاريخ صرف الشيك قيمته المستفيد منه، رقم الحساب المحول إليه، التوقيع والرقم، وهو يشبه الشيك التقليدي غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل الكترونيا.
4. **التحويل المالي الالكتروني:** هو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للآمر والجانب الدائن للمستفيد سواء تم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أو في بنكين مختلفين.

رابع: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية

إن استخدام وسائل الدفع الالكتروني تمنح لمستخدميها عدة فوائد ومزايا سواء لحاملها أو للبنك المصدر لها أو التجار، كما أنه وفي المقابل لا تخلوا من المخاطر أو المساوئ.

- **مزايا وسائل الدفع الالكتروني:**

من بين أهم المزايا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجر ذكر رقم البطاقة؛
- تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، كما تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

- **عيوب وسائل الدفع الالكتروني:**

من بين أهم العيوب نذكر ما يلي:

- بالنسبة لحاملها: زيادة الإنفاق عما يتجاوز القدرة المالية وعدم سداد حامل البطاقة في الوقت المحدد وهذا ما يضع حاملها في القائمة السوداء.
- بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل لبنك يلغي التعامل معه ويجعل اسمه ضمن القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.
- بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها. (بودلال، 2018، صفحة 220)

IV.أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها

تعتبر السيولة هي شريان الحياة للأنشطة التي تقوم بها مختلف الهيئات والمؤسسات وخاصة البنوك، ونقصها يعتبر من المسائل أو المشاكل المعقدة التي تواجه الاقتصاد الوطني مما يترتب عليها آثار سلبية. **مفهوم السيولة النقدية،** تعني

السيولة في مفهومها المطلق النقدية (Cash Money) أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة.

كما تعبر عن قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخر. (عبد المطلب، 2000، الصفحات 230-231)

فمن خلال التعريفين يمكن القول بأن السيولة هي أن يكون لديك نقود عندما تحتاجها أي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند تحقيقها أو هي القدرة على مواجهة المسحوبات من الودائع.

أولا: أهمية السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني

تكتسي السيولة أهمية بالغة سواء على الأفراد أو على المتعاملين الاقتصاديين وذلك من خلال:

1. أهمية السيولة النقدية للأفراد

تكتسي السيولة النقدية أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد (أو قطاع العائلات) وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص أهمها أنها وسيلة للتداول وأداة لدفع المعاملات العاجلة، مقياسا للمدفوعات الآجلة ومستودعا للقيمة، كما هو معروف نظريا بأسباب الطلب على النقود.

وتزداد الحاجة والأهمية للسيولة النقدية لدى الأفراد في ظل نقص ومحدودية التعامل بالشيكات بين الأفراد والمؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، ونقص الثقافة والوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة خاصة أدوات الدفع الالكتروني والمتمثلة في البطاقات المصرفية و بطاقة البريد.

2. أهمية السيولة النقدية للمتعاملين الاقتصاديين

لا تقل السيولة النقدية أهمية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين عنها بالنسبة للأفراد، لأنهم أكثر حاجة للسيولة النقدية من الأفراد لما تتطلبه طبيعة أنشطتهم في المجتمع، فهم الموكلة إليهم مهمة تحقيق وانجاز الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع على جميع المستويات والقطاعات وفي نفس الوقت هم الفئة الأكثر تعاملا مع البنوك والمؤسسات المالية وهم من يعرف بكبار المودعين الذين يسعى البنك في عدم تضييع العلاقة معهم.(محمد ا.، صفحة 266)

ثانيا: أزمة السيولة في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني

عاشت الجزائر خلال الأشهر الماضية من هذه السنة ولا زالت تعيش أزمة حادة في نقص السيولة النقدية في مكاتب البريد وعلى مستوى الوكالات البنكية، وهاته الأزمة هي ليست وليدة الساعة بل يعود ظهورها منذ شهر أوت 2010 ومن خلال هاته النقطة سنحاول التعرف على أهم أسباب ظهور هذه الأزمة ومظاهرها والآثار المترتبة عليها.

1. أسباب ومظاهر أزمة السيولة النقدية في الجزائر:

لا شك وأن وراء كل أزمة أو مشكلة أسباب أدت إلى حدوثها ومظاهر توحي إلى وجودها وبالرجوع إلى أزمة نقص السيولة في الجزائر أكد الكثير من الخبراء أن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى حدوثها هي:

- ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع وبعض المنتجات الاخرى، مما جعل المواطن بين نارين، ارتفاع هذه الأسعار من جهة مما أضر كثيرًا بقدرته الشرائية، والنقص الحاد في السيولة النقدية في مكاتب البريد والوكالات البنكية من جهة أخرى، مما جعله غير قاد على الوفاء بمتطلبات أسرته المعيشية، أي بعبارة أخرى أصبح المواطن بين مطرقة غلاء الأسعار وسندان نقص السيولة النقدية؛
- انهيار الثقة في المؤسسات المالية والبريد لدى المواطن، إذ بعد النقص الحاد في السيولة النقدية لدىهذه المؤسسات، أصبح المواطن يفضل تخزين كميات كبيرة من النقود لديه عوضًا من إيداعها لديها، خاصة التجار والمقاولين وغيرهم ممن يتعاملون بمبالغ نقدية كبيرة، لأنهم في حالة إيداعها لا يمكنهم استرجاعها في الوقت الذي يحتاجونها، وبما أن البنوك في الاقتصاد مثل القلب في الجسم، أي يدخل إليه الدم ويخرج منه في حركة دورية ومستمرة، أصبحت البنوك تعاني من خروج كبير ومستمر للأموال دون أن تدخل إليه كميات أخرى مماثلة على الأقل، وكان ذلك سببًا في تعميق الأزمة؛ (ناصر، 2011، الصفحات 269-270)
- أكد بعض الخبراء الماليين أن أسباب شح السيولة التي تشهدها الجزائر في الفترة الراهنة تعود أساسا إلى التعامل الكبير بالنقود المعدنية والورقية على حساب أدوات الدفع الأخرى، على غرار الصكوك وبطاقات الدفع الائتماني والدفع بالانترنت، إضافة إلى التعاملات خارج الإطار الرسمي إذ تمثل أكثر من 40% من حجم الاقتصاد الجزائري. كما أن حجم القروض غير المحصلة من رجال المال سابقا يقلل من قدرة البنك المركزي على توفير السيولة اللازمة لبريد الجزائر، دون إغفال العراقيل البيروقراطية وثقل العمليات المصرفية، وتخلف المنظومة الضريبية، وهي كلها بحسب الخبراء محفزة للاكتناز على حساب الإيداع البنكي أو البريدي؛
- تحمل بريد الجزائر أكثر من طاقته، بينما يفترض أن تتركز معظم السيولة بالبنوك نظرا لدورها في تمويل الاقتصاد، حيث أن بريد الجزائر يحتاج عمليا إلى مستوى سيولة مرتفع على حساب المؤسسات المصرفية، وذلك بالنظر لعدد زبائنه الذي يتجاوز 22 مليونا، أي ما يمثل 80% من إجمالي زبائن النظام البنكي الجزائري، وهو ما يتسبب في التوزيع غير العقلاني للنقود.

كما أن نسبة السيولة إلى إجمالي الكتلة النقدية في الجزائر يمثل حوالي 35%، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل الطبيعي في حدود 10%، لذا تبرز المؤشرات الأولى للهلع المالي بمؤسسة بريد الجزائر، مما يدفع بأصحاب الحسابات الجارية إلى سحب أرصدتهم كاملة يوم صبّها، وهذا ما يقلل من حصة النقود الائتمانية التي تمثل في الاقتصاديات المتقدمة 95% من مجموع أدوات الدفع؛ **(حذاقة، 2020)**

- من بين أهم أسباب مشكلة شح السيولة في الجزائر في الفترة الراهنة الأزمة الصحية التي شهدها العالم والجزائر منذ مارس 2020 والتي مازالت مستمرة في الجزائر، ومازالت السلطات تغلق الحدود الخارجية وهذا أدى إلى تعطل الاقتصاد وتعطل مصالح المواطنين، حيث أدت أزمة كورونا إلى كشف سوء التسيير في العديد من القطاعات.
- خبراء الاقتصاد والمالية في الجزائر، يقولون إن ما يعادل أكثر من 60 مليار دولار، يتم تداولها في الأسواق الموازية، بعيدا عن الأطر البنكية، ما جعل غالبية الاقتصاد المحلي موازيا لا تستفيد منه الخزينة العامة ولا المصالح الجبائية، وهو الأمر ساهم في إحداث أزمة سيولة في الجزائر. (بونجار، منشور بتاريخ 2020/09/19)

أما من أهم مظاهر أزمة نقص السيولة التي تعيشها الجزائر في الوضع الراهن فهي جلية لا تكاد تخفيها خافية ولعل من أبرزها وأجلها:

- التجمعات والاكتظاظ الكبير التي شهدته مكاتب بريد الجزائر في عدد من ولايات الوطن والتي وصلت إلى حد الفوضى ووقوع ضحايا رغم التحذيرات التي تطلقها السلطات الجزائرية للوقاية والحد من انتشار عدوى فيروس كورونا (covid 19)؛
- عدم حصول الكثير من الزبائن على أجورهم في وقتها المحدد بحيث قد يتحصل الكثير من الزبائن على مستحقاتهم النقدية بعد قرابة أسبوع أو أكثر من تاريخ صبها في حسابهم؛
- عدم تمكن الزبائن الممتلكين لبطاقات البنكية والبطاقة الذهبية من سحب أمواله بسبب عدم توفر السيولة بالموزعات الآلية حتى وان توفرت فأن المبلغ تم تسقيفه بحيث يجب أن لا يتجاوز 30000دج .

2. الآثار المترتبة على نقص السيولة في الاقتصاد الوطني

هناك عديد من الآثار تحدث نتيجة الانخفاض في السيولة منها :

- انخفاض في الحوالات والأنشطة التجارية والاقتصادية، وعدم قدرة السلطة على تحويل رواتب الموظفين؛
- وقف أنشطة الاستيراد والتصدير في معاملات التجارة الخارجية؛
- قيام المودعين بسحب أرصدتهم الجارية كلية، وإجبار بعض البنوك ومؤسسات البريد على إغلاق أبوابها؛
- معاناة وكالات البنوك والبريد من نقص السيولة لديها مع العلم أن غالبية نشاطاتها تتم بالسيولة؛
- عدم توفر السيولة في النظام المالي والمصرفي سيؤدي إلى زيادة الطلب عليها. (شايب، نوفمبر 2017)

V.وسائل الدفع الالكترونية كحل للحد من أزمة السيولة في الجزائر

في هذا المحور سنحاول التعرف على أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية في سبيل إيجاد حل لأزمة السيولة مع الوقوف على واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر ودورها في علاج الأزمة الراهنة التي لا زالت تعيشها الجزائر.

أولا: أهم الإجراءات المتخذة لحل أزمة السيولة في الجزائر

منذ بداية ظهور أزمة السيولة في الجزائر قامت السلطات النقدية باتخاذ إجراءات عديدة في سبيل حل أو بالأحرى الحد من هذه الأزمة على مستوى مراكز البريد والوكالات البنكية ولعل من بين هذه الحلول نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- قيام العديد من مراكز البريد بتزويد مراكز أخرى بالسيولة مثل: مركز العاصمة يزود مراكز كل من تيبازة وبومرداس؛
- تسقيف قيمة النقود التي يسحبها الزبون سواء من داخل مركز البريد حيث تم تحديده بـ:

100000 دج أو على مستوى الموزعات الآلية والتي تم تحديد المبلغ المسحوب عند 30000 دج ثم بعدها حددت بقيمة 50000 دج يوميا كما هو الحال اليوم.

كذلك من بين الحلول التي اتخذتها الجزائر في السابق (ناصر، 2011، صفحة 270):

طبع كميات هائلة من النقود القانونية وهذا لتغطية هذا النقص الحاد في السيولة، بحيث أصبح توزيع هذه السيولة انطلاقًا من الجزائر العاصمة على ولايات الوطن يتم يوميًا وبالتناوب بين تلك الولايات، وكل الكميات الموزعة كان يتم

تخصيص نسبة 80% منها لمكاتب البريد، على أساس أن أغلبية الموظفين في الجزائر يتم دفع أجورهم عن طريق الحساب البريدي الجاري.

إن من بين هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لم تعطي حلا لأزمة السيولة ودليل ذلك استمراريتها إلى حد الآن، صحيح أنه يمكن القول أن هكذا إجراءات قد خففت ولو بالقليل من أزمة السيولة ولكنها لا تعتبر حلولا جذرية ونهائية لها بل بعضها قد يزيد الطين بلة ويخلق أزمة أخرى كحال طباعة النقود دون مقابل يقابلها (طباعة النقود للاستهلاك فقط) الذي يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية وبالتالي تكون نتيجة ذلك ارتفاع في معدل التضخم.

وكحل لهذه الأزمة والحد منها بصورة نهائية يرى الكثير من الخبراء الماليين في الجزائر أنه لا بد من من التسريع في استخدام آليات الدفع الالكتروني واجباريته في المؤسسات العمومية مثل سونلغاز واتصالات الجزائر وسوناطراك ونفطال والمحلات التجارية الخاصة.

كيف لا وقد أكدوا خبراء اقتصاديون أن الأزمة سببها سوء التسيير وثقل الإدارة البيروقراطية وضعف الرقمنة واستمرار الفرد الجزائري على لتعامل بالنقود والعملة بسبب غياب ونجاعة وسائل الدفع الالكترونية، يضاف إلى هذا إضافة احتكار بنك البريد لخدمات صرف معاشات المتقاعدين ومرتبات الشرطة والمعلمين، حيث تملك هذه المؤسسة ملايين الزبائن ولم تطور خدماتها المالية منذ عقود. (بونجار، منشور بتاريخ 2020/09/19)

ثانيا: واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

لتشخيص ومعرفة واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وجب علينا أن ندقق بداية في مدى استخدام الانترنت وأجهزة الحاسوب ومختلف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا البلد باعتبار أن وسائل الدفع الالكترونية هي من بين ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات وتوسع استخدامها مرهون بمدى اهتمام الجزائر بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومختلف التقنيات الحديثة.

- **شبكة الانترنت وقطاع الاتصالات في الجزائر**

بادرت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الإنترنت في شهر مارس عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني "CERIST" (L'information Centre De Recherche Sur Scientifique Et Technique)الذي أنشأ في مارس 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومنذ سنة 1994 عرفت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الإنترنت عن طريق ايطاليا، وكانت تقدر سرعة الارتباط ب(9.6ko) وهي سرعة جد ضعيفة. (العطرة، 2017/2016، صفحة175)وبعدها قامت الجزائر بتطوير شبكة الانترنت من خلال إدخال تقنية 3G (الجيل الثالث) وبعدها الجيل الرابع 4G وصولا إلى الألياف البصرية سنة 2017، وفيما يلي عرض لتطور استخدام الانترنت في الجزائر خلال الخمس سنوات الأخيرة أي من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020.[1]

جدول رقم(01): عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
عدد مستخدمي الانترنت	15,000,000	18,580,000	21,000,000	24,480,000	25,428,159
عدد السكان	40,263,711	41,063,753	41,660,000	42,340,000	43,851,044
النسبة المئوية	%37.3	%45.2	%50.0	%57.81	%57.91

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التقرير السنوي لموقع: Internet World Stats: <https: //www.internetworldstats.com/stats.htm> وموقع wearesocial: < https: //www.slideshare.net/wearesocial/digital-in-2019-in-northern-africa-86865355>.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر في تزايد مع تزايد عدد السكان حيث بلغ مستخدمي الانترنت حوالي 43,851,044 مستخدم سنة 2020 أي ما نسبته: 57.91% من المجتمع الجزائري. أي ما يعادل نصف المجتمع الجزائري يستخدم الانترنت وهو رقم لا يدعم توسيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية عبر كافة شرائح المجتمع.

[1] Internet World Stats , <https: //www.internetworldstats.com/stats.htm> **, in 06/04/2018 ,at: 23h01.**

-سرعة تدفق الانترنت في الجزائر

يوضح الشكل الموالي سرعة تدفق الانترنت في الجزائر سواء الانترنت الخاصة بالثابت أو بالهاتف النقال لسنة 2020م:

الشكل رقم 01: سرعة تدفق الانترنت في الجزائر لسنة 2020

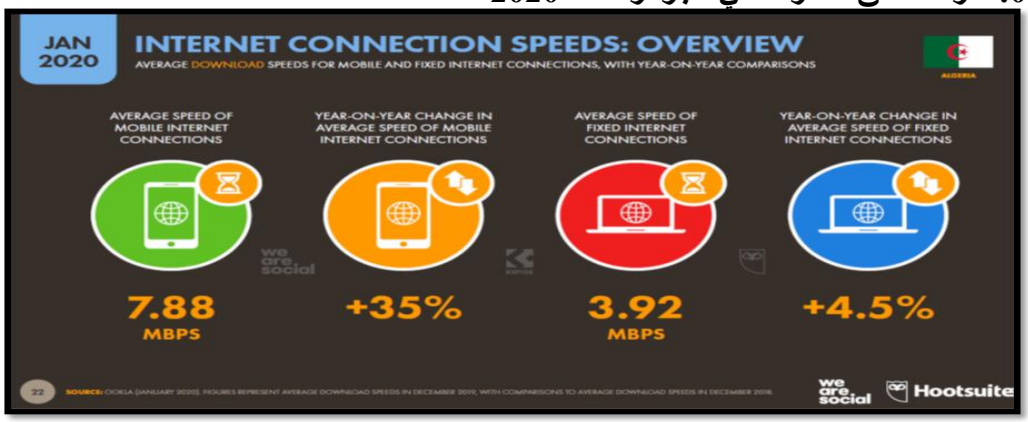

المصدر: موقع wearesocail على الرابط:

<https: //www2.slideshare.net/DataReportal/digital-2020-algeria-january-2020-v01?from_action=save>

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن سرعة الانترنت الثابت في الجزائر بلغت 3.92 ميغا بايت في الثانية أما انترنت النقال فبلغت سرعتها 7.88 ميغا بايت في الثانية، وباعتبار أن وسائل الدفع الالكترونية تعتمد بالأساس على الانترنت ذات سرعة ملائمة فتعتبر هاته السرعة ضئيلة جدا ولا تشجع الفرد الجزائري على استخدام وسائل الدفع الالكترونية بالوجه المطلوب.

ومقارنة ببعض الدول نجد أن الجزائر قد صنفت في المراتب الأخيرة من حيث سرعة تدفق الانترنت حيث احتلت المرتبة 174 من أصل 176 دولة متفوقة فقط على دولتي اليمن التيي بلغت سرعت الانترنت الثابت فيها بـ 4.40 ميغا بايت ودولة تركستان التي بلغت سرعة الانترنت الثابت فيها بـ3.81 ميغا بايت وذلك حسب إحصائيات حول سرعة الانترنت في 176 دولة قام بها الموقع العالمي: "speedtest ".

- **توزيع بطاقات الدفع الالكترونية في الجزائر**

إن وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بأنها تقليدية في أغلبها ولا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد، ولكن تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصناعة المصرفية، وسعيها نحو الصيرفة الإلكترونية شرعت في تقديم وتبني بعض وسائل الدفع الحديثة كبطاقة السحب وبطاقة الائتمان ونظام المقاصة الالكترونية ومن بين أهم وأبرز البطاقات أو وسائل الدفع الحديثة الموزعة في الجزار نذكر منها على سبيل المثال:

- **البطاقة الخاصة ببريد الجزائر" البطاقة الذهبية":**

هي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعيار الأمان الدولىEMV (يوروباد-ماستركارد-فيزا)، تحمل الرسم البياني لبريد الجزائر.ويمكن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها كعملية سحب الأموال، العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية، وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الإلكتروني وعلى العموم يمكن ذكر الخدمات التي تقدمها هذه البطاقة وتتمثل في:

- شراء مختلف الأصناف والمنتجات المعروضة في المتجر الإلكتروني لبريد الجزائر وشركائها؛
- سداد فواتير استهلاك الكهرباء والغاز والمياه؛
- إعادة شحن رصيد الاتصالات عبر الهاتف المحمول؛

بالإضافة إلى الخدمات الأخرى التي سيتم دمجها قريبًا

- **بطاقات الدفع ما بين البنوك CIB**

تعرف بطاقة الدفع ما بين البنوك، بشعار CIB المطبوع عليها، بالإضافة إلى اسم البنك الذي أصدر البطاقة وبالتالي فهي بطاقة صادرة من البنك مستندة الى حساب بنكي والى عقد بطاقة وتعتبر ذات استعمال شخصي تستخدم على جميع شبكة CIB، وهي كغيرها من البطاقات صالحة لمدة محدودة.

بطاقة فيزا الدولية VISA CARD: وهي وسيلة سحب ودفع الكتروني تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية للأموال الصعبة ونقاط البيع الالكترونية (DAB/TPE)، وعلى شبكة الانترنت في جميع دول العالم، وهي تصدر إلى أي زبون، لديه حساب جاري وبحوزته العملة الصعبة، وهناك نوعان من بطاقات فيزا، الأولى تعرف **ببطاقة فيزا للدفع المسبق**، والثانية تعرف **ببطاقة فيزا الذهبية؛**

- **بطاقة ماستركارد :MasterCard**وهي بطاقة دولية تسمح بعمليات الدفع والسحب بالخارج وهي كغيرها من البطاقات السابقة حيث قامت البنوك الوطنية كغيرها من البنوك الأجنبية المتواجدة في الجزائر بإصدارها.[1]

أما عن واقع انتشار وتوسع استخدام هذه البطاقات من طرف الفرد الجزائري واستعمالها في مجال الدفع الالكتروني أو التجارة الالكترونية فتشير بعض الإحصائيات كالتي أوردتها مؤسسة SATIM في موقعها الرسمي حيث بينت انه تم توزيع ما يقارب 2125000 بطاقة CIB بنكية.

وكما هو معلوم فإنه لاستكمال عملية الدفع الالكتروني يجب توفر بالإضافة إلى البطاقات البنكية أجهزة الدفع الالكتروني والمتمثلة في أجهزة (جهاز الدفع الالكترونيTPE- موزعات الدفع الالكتروني DAP – الشباك البنكي الآليGAP) ولمعرفة واقع وحجم بطاقات الدفع الالكتروني في الاقتصاد الوطني يتم عرض بعض الإحصائيات التي تبرز عدد البطاقات الالكترونية وكذا أجهزة (TPE) الموجودة في السوق الوطنية والممثلة في الجدول أدناه:

جدول رقم(02): تطور عدد أجهزة الدفع الالكتروني TPE خلال الفترة 2014-2020

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد أجهزة الدفع	2737	3049	5049	11985	15397	23762	32347

المصدر: <https: //giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe>، تاريخ الاطلاع: 2020/12/13، على الساعة 16h32.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتبين لنا جليا أن عدد أجهزة الدفع (TPE) تشهد تزايدا في عدد انتشارها من سنة إلى أخرى حيث بلغت عدد الأجهزة الموزعة سنة 2014 حوالي 2737 جهاز ليرتفع العدد سنة 2020 إلى حوالي 32347 جهاز وهذا مؤشر جيد وان دل فإنه يدل على أن ثقافة استعمال وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر تشهد تحسنا وان كان طفيفا إلا انه قد يستغرق وقتا من اجل تعميمه بين أفراد الشعب الجزائري.

أما عن الإحصائيات التي أوردها الموقع الرسمي لمؤسسة SATIM فانه يبين انه قد تم توزيع حوالي 30008 جهاز الدفع الالكترونيTPE وحوالي 1351 جهاز موزعات الدفع الالكتروني DAP وجهاز الشباك البنكي الآليGAP وذلك لسنة 2020.[2]

أما فيما يخص عدد البطاقات الالكترونية التي تصدرها مؤسسة بريد الجزائر (البطاقة الذهبية) فقد بلغ عدد البطاقات الموزعة حسب ما أورده الموقع الرسمي لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية أكثر من 5.7 مليون بطاقة دفع (بطاقات الذهبية)، بإنتاج متواصل لتغطية مجمل زبائن «بريد الجزائر» في سنة 2019، أما فيما يخص عدد الأجهزة التي تم توزيعها في المكاتب البريدية فقد بلغ حوالي:

1375 شباك آلي بنكي "GAB"، يقدّم خدمات متعدّدة. إذ أن هذه الشبابيك الآلية البنكية "GAB" قد سجّلت خلال سنة 2018 أكثر من ستة وستين (66) مليون عملية.

وللتفصيل أكثر عن واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وانتشارها فقد أورد الموقع العالمي " **wearesocail**" بعض الإحصائيات التي تعطي توضيح شاملا عن واقع ثقافة استعمال وسائل الدفع الالكتروني في المجتمع الجزائري وذلك من خلال إعطاء أرقام تخص عدد الحسابات البنكية والبريدية للزبائن وكذا عدد بطاقات الدفع الالكترونية الموزعة وعدد التعاملات التي تمت بها من خلال التسوق الالكتروني أو ما يعرف بالتجارة الالكترونية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: استخدامات وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر 2020

[1] أنواع بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر، على الموقع: " https: //www.vapulus.com"، تاريخ الاطلاع: 2020/12/10، على الساعة 22H33.

[2] الموقع الرسمي لمؤسسة SATIM: <https: //www.satim.dz >، تاريخ الاطلاع: 2020/12/18، على الساعة: 16h11.

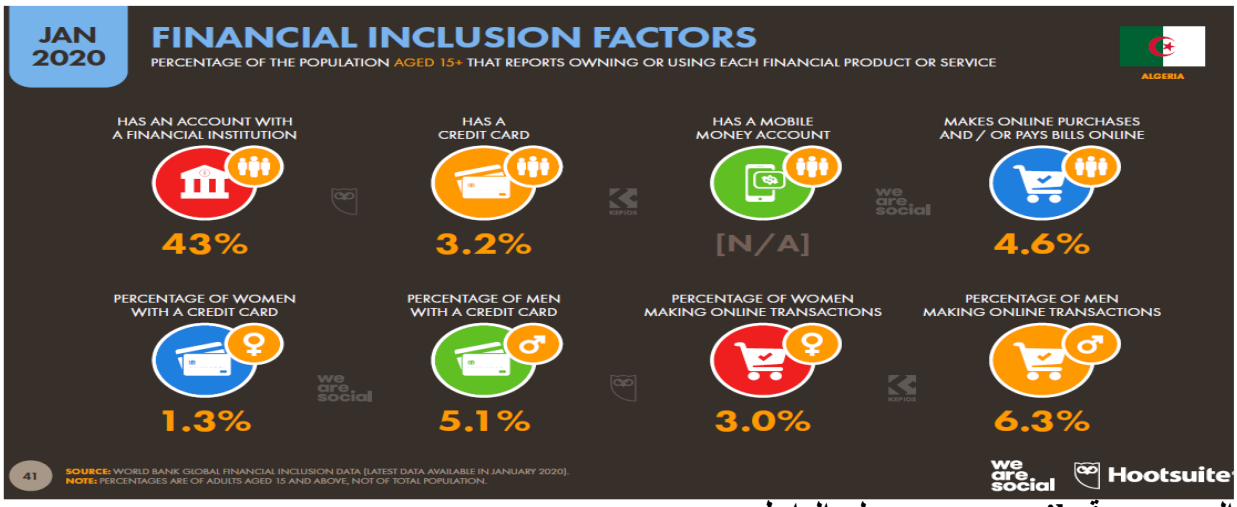

المصدر: موقع wearesocail على الرابط:

<https: //www2.slideshare.net/DataReportal/digital-2020-algeria-january-2020-v01?from_action=save>

يوضح الشكل أعلاه أن ما نسبته 43% من المجتمع الجزائري لديه حساب في مختلف المؤسسات المالية، أما بخصوص الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الدفع الالكترونية فقد قدرت نسبتهم ب 3.2% من المجتمع الجزائري وهي منتشرة بين الذكور أكثر من الإناث إذ أن 5.1% من الذين يمتلكون البطاقات الالكترونية هم من فئة ذكور وما نسبته 1.3% هم من فئة الإناث.

أما فيما يخص استخدامات الجزائريين لوسائل الدفع الالكترونية سواء في مجال التجارة والالكترونية (الشراء عن طريق الانترنت) أو دفع مختلف الفواتير عن طريق الانترنت فيظهر الشكل أعلاه أن نسبة هذه التعاملات التي يقوم بها الأفراد بلغت 4.6% من المجتمع الجزائري وهي منتشرة بين الرجال أكثر من النساء إذ بلغت نسبة الذكور الذين يقومون بهذه العمليات ب 6.3% وما نسبته 3% فهي تخص العنصر النسوي.

وإذا ما رجعنا إلى هاته النسب نجد بأنها نسب ضئيلة جدا وهي تعبر عن مدى نقص وعدم توسع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في المجتمع الجزائري وبالتالي نستطيع القول بأن الفرد الجزائري ورغم مختلف التطورات التكنولوجية والتقنية الحاصلة في محيطه إلا انه لا يمتلك ثقافة استخدام وسائل الدفع الالكتروني للقيام بمختلف العمليات المالية التي توفر له الجهد والوقت. ولا شك أن ذلك يعود إلى عدة أسباب وأبرزها هو غياب عامل الثقة إذ أن الزبون يحتاج إلى ثقة كبيرة في مثل هذه التعاملات خاصة من الجانب الأمني (الأمن الالكتروني).

رابعا: دور وسائل الدفع الالكترونية في الحد من أزمة السيولة

بعدما تعرفنا على أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة السيولة في الجزائر تبين لنا أن أزمة السيولة لهذه السنة كانت الأكثر حدة بسبب ما ذكرناه سابقًا نتيجة هذا الوباء.ورغم كل ما قامت به السلطات الجزائرية من اتخاذها لإجراءات في سبيل إيجاد حل لهذه المشكلة التي أصبحت تؤرق الزبون والاقتصاد الوطني عامة إلا أن هذه الإجراءات لم تثمر بأي نتيجة مما استدعى الأمر بالنظر إلى حلول أخرى غير تقليدية وهذا ما ذهب إليه الكثير من الخبراء الاقتصاديين والماليين في الجزائر إذ اعتقدوا إلى أنه لا حلّ لهذه الأزمة سوى بالإسراع في تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني وتعميمه ونشر ثقافة استعماله بين أفراد المجتمع الجزائري، وجعله إجباريًا خاصّة في المحلات الكبرى، بالإضافة إلى سداد فواتير الكهرباء والماء والهاتف والإنترنت وشراء تذاكر الطيران والدفع لدى الفنادق وغيرها من العمليات أو الخدمات المالية الأخرى، وهذا بالموازاة مع توزيع أجهزة القارئ الآلي أو ما يُعرف بـ TPE على أكبر عدد من التجار، لأنه وعندما يكون استعمال البطاقة البريدية أو البنكية إجباريًا في كثير من الأماكن، يكون أصحاب هذه البطاقات مجبرين على تغذية رصيدهم بالأموال، وبالتالي ستعود السيولة تلقائيًا إلى البريد وإلى البنوك من جديد.وذلك باعتبار أن أية قناة إلكترونية حديثة لتقديم الخدمات المصرفية دون فروع بنكية عبر استخدامها .ستكون دون شك الوسيلة الأكثر تفضيلا من قبل المجتمع الجزائري . كما أن تشجيع التعامل بالنقد الإلكتروني عبر الدفع من خلال الهاتف النقال أو أية وسيلة دفع إلكترونية سيقلل من التداول بالعملات الورقية والمعدنية، وهو ما من شأنه تحجيم مستويات التعامل بها على المدى البعيد .وهذا بدوره يقلص الحاجة

لطباعة الأوراق المالية والعملة المعدنية مما يوفر مصاريف باهظة على مؤسسة دار النقود. كما سيعود بالفائدة على البنوك التي ستدرك الانخفاض المتحقق على التكلفة الناتجة عن التعاملات النقدية، إضافة إلى التكلفة المترتبة على الاستثمار في أجهزة الموزع الآلي وصيانتها.

ومن جهة أخرى فإن تفعيل الدفع الإلكتروني لا يقف دورها في علاج أزمة السيولة فقط وإنما يتعداها لأبعد من ذلك بحيث سيضمن كذلك القضاء على مشكلة الأوراق النقدية المزورة، وحماية الزبائن من عمليات السرقة، إلى جانب حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات

خسائر كبيرة. وعليه فمن خلال تعميم وسائل الدفع الحديثة سيقضي على أزمة السيولة النقدية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري ,ففي كل مناسبة اجتماعية تجد البنوك ومؤسسات البريد التي تخدم أكثر من 22 مليون زبون نفسها عاجزة عن تلبية طلبات زبائنها .كما سيقضي الدفع الإلكتروني على مشكلة الطوابير التي تشهدها العديد من المؤسسات الحكومية التي يتدافع أمامها المواطنون لدفع فواتير الكهرباء والماء والغاز وغيرها من الفواتير. (شايب، نوفمبر 2017، صفحات 220-221)

VI.خاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها والمتعلقة بإبراز دور وأهمية استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الحد من أزمة السيولة، اتضح لنا وجود علاقة متينة ودور كبير في استخدام وسائل الدفع الالكترونية واعتبارها كوسيلة يمكن من خلالها إعطاء حل نهائي لأزمة السيولة التي تعيشها الجزائر حاليا، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إيجازها في ما يلي:

- **النتائج:**

– تقف وراء أزمة السيولة العديد من الأسباب ومن أبرزها غياب استعمال وسائل الدفع الحديثة؛
– أزمة السيولة التي تعيشها الجزائر أثرت كثيرا وبالسلب على الاقتصاد الوطني؛
– رغم المجهودات التي بذلت من طرف السلطات الجزائر في سبيل مواكبة البيئة الرقمية وتفعيل استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلا أنها تحتل موقعا ضعيفا ولا تزال تعاني تأخرا كبيرا في هذا المجال؛
– عدم امتلاك الفرد الجزائري لثقافة التعاملات الالكترونية وكذا الثقة في استخدام وسائل الدفع الالكترونية؛
– تساهم وسائل الدفع الالكترونية في إلغاء الحدود الجغرافية كما تعتبر شرطا أساسيا في نمو وتطور التجارة الالكترونية، وحلا مثاليا في الحد من أزمة السيولة واكتناز الأموال خارج المؤسسات المالية؛

- كما تبين لنا من خلال الدراسة وجود مجموعة من المتطلبات الواجب توفرها لتطوير وسائل الدفع الالكترونية والتحكم في أزمة السيولة الراهنة التي تعيشها الجزائر نذكرها في شكل اقتراحات وتوصيات:

– ضرورة قيام الحكومة الجزائرية والمؤسسات المالية بتوفير وتحسين البنية التحتية الالكترونية والتكنولوجية للازمة لاستخدام وسائل الدفع الالكتروني خاصة فيما يتعلق الأمر بسرعة تدفق الانترنت؛
– تعزيز الدور التوعوي من اجل نشر ثقافة المعاملات الالكترونية واستخدام وسائل الدفع الالكتروني لدى المستهلكين الجزائريين والتجار وتشجيعهم على التعامل بهذه الوسائل الالكترونية؛
– ضرورة ضمان السلامة والأمان في المعاملات الالكترونية وفي استخدام وسائل الدفع الحديثة من خلال توفير التشريعات القانونية اللازمة وذلك من اجل زرع الثقة في نفوس المتعاملين بها

VII.المراجع والهوامش

1. الجموعي القرشي محمد. (بلا تاريخ). أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد. *مجلة الباحث*(المجلد09، العدد09)، صفحة 266.
2. الخامسة سايحي، و حدة طويل. (2019). أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة تبسة. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد02*، صفحة 74.
3. أمينة بن جدو، و سمية ديقش. (2020). ممارسات خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري .BNA *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، صفحة 93.
4. سليمان ناصر. (جوان, 2011). سليمان ناصر، أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول. *مجلية الباحث*، الصفحات 269-270.
5. عبد الحكيم حذاقة. (09 12, 2020). *ندرة السيولة في الجزائر...هل تتحول إلى أزمة هيكلية*. (الموقع الرسمي للجزيرة، المحرر) تاريخ الاسترداد 04 09, 2020، من https: //www.aljazeera.net/ebusiness.
6. عبد الحميد عبد المطلب. (2000). *البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
7. علي بودلال. (2018). اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 03، العدد 05*، صفحة 220.
8. منصور حسين محمد. (2007). *المسؤولية الالكترونية*. القاهرة، مصر: دار الجامعة الجديدة.

9. دغنوش العطرة. (2017/2016). استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي-حالة البنوك الجزائرية-. أطروحة دكتوراه. ، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم علوم اقتصادية.
10. علاء الدين بونجار. (منشور بتاريخ 2020/09/19). أزمة السيولة تعكس الأزمة العميقة لسوء التسيير في الجزائر.
11. قانون رقم 18-05. (16 ماي 2018.). قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10ماي 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية الجزائرية. العدد28.
12. محمد شايب. (نوفمبر 2017). الدفع الالكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص 21.